

**الفصل الأول**  
**أهم التطورات الاقتصادية العالمية**  
**خلال العام 2005**

## الفصل الأول

### أهم التطورات الاقتصادية العالمية

#### خلال العام 2005

تراجع الاقتصاد العالمي وسجل معدلات نمو متدنية نسبياً خلال عام 2005 بعد الانتعاش الاقتصادي الذي سجله في عام 2004 ، إذ سجل معدل نمو قدرة 3.4% في عام 2005 مقارناً بمعدل نمو قدره 5.1% في عام 2004 ، ويُعزى ذلك الانخفاض في نمو الاقتصاد العالمي إلى تدهور أداء اقتصاديات الدول الصناعية المتقدمة - خاصة الولايات المتحدة الأمريكية - نتيجة لارتفاع أسعار البترول من ناحية ، وتدهور ثقة المستثمرين في قطاع الأعمال في معظم الدول الصناعية من ناحية أخرى . كذلك انخفض معدل النمو في الدول النامية مجتمعة لأن معظمها مستوردة للبترول .

فيما يلي استعراض لبعض المؤشرات الاقتصادية في كل من الدول الصناعية والدول النامية .

#### معدلات النمو والتضخم والبطالة وموقف الحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية:-

سجلت الدول الصناعية الرئيسية تراجعاً ملحوظاً في معدل نموها في عام 2005 مقارناً بمعدل عام 2004 ، واستمر التراجع في مجمل عجز حساباتها الجارية بينما شهدت تحسناً طفيفاً في معدل البطالة ومتوسط معدل التضخم ، والجدول رقم (1-1) والشكل رقم (1-1) يوضحان تفاصيل التغيرات التي حدثت في المؤشرات المذكورة .

جدول رقم (1 - 1)

معدلات النمو والتضخم والبطالة وموقف الحساب الجاري في الدول الصناعية الرئيسية

خلال عامي 2004 و2005

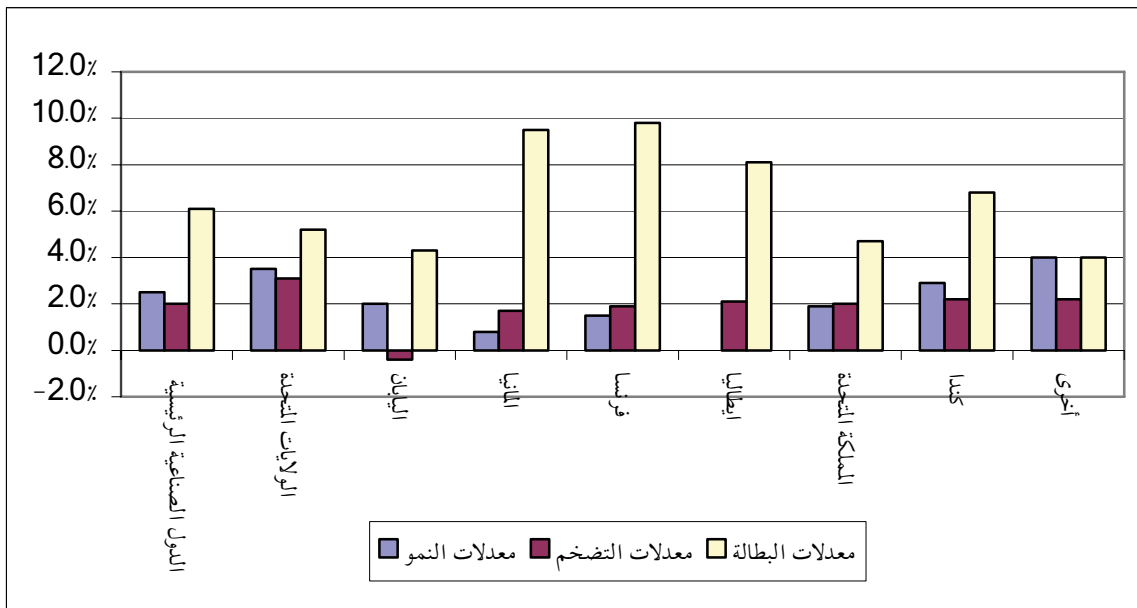
الحساب الجاري (مليار دولار)		معدلات البطالة %		معدلات التضخم %		معدلات النمو %		المؤشرات الدول
**2005	*2004	**2005	*2004	**2005	*2004	**2005	*2004	
(451.1)	(314.0)	6.1	6.3	2	2.2	2.5	3.3	الدول الصناعية الرئيسية مجتمعة
(759.0)	(668.1)	5.2	5.5	3.1	2.7	3.5	4.2	الولايات المتحدة الأمريكية
153.1	172.1	4.3	4.7	(0.4)	0	2.0	2.7	اليابان
121.1	103.8	9.5	9.2	1.7	1.8	0.8	1.6	ألمانيا
(27.3)	(8.4)	9.8	9.7	1.9	2.3	1.5	2.0	فرنسا
(29.9)	(15.0)	8.1	8.5	2.1	2.3	0	1.2	إيطاليا
(41.0)	(42.1)	4.7	4.8	2.0	1.3	1.9	3.2	المملكة المتحدة
16.7	22.2	6.8	7.2	2.2	1.8	2.9	2.9	كندا
78.0	90.2	4.0	4.1	2.2	2.4	4.0	5.6	مجموعة الدول الصناعية الأخرى

المصدر: World Economic Outlook, Sept. 2005

\* أرقام حقيقية \*\* تقديرات

شكل رقم (1 - 1)

معدلات النمو والتضخم والبطالة في الدول الصناعية الرئيسية للعام



انخفض معدل النمو للدول الصناعية الرئيسية من 3.3% في عام 2004 إلى 2.5% في عام 2005 وارتفع مجمل عجز الحساب الجاري فيها من 314 مليار دولار في عام 2004 إلى 451.1 مليار دولار في عام 2005. أما بالنسبة لمتوسط معدل التضخم فيها ومعدل البطالة فقد انخفضا من 2.2% إلى 2% ومن 6.3% إلى 6.1% للفترتين المذكورتين على التوالي .

وبالنظر إلى مؤشرات معدلات النمو، التضخم، وموقف الحساب الجاري لأهم دول هذه المجموعة، نجد أن معدلات النمو لكل دول هذه المجموعة - فيما عدا كندا - قد انخفضت وبتدرجات متفاوتة، فيما حافظت كندا على معدلات النمو التي كانت سائدة في عام 2004. أما معدل التضخم فقد انخفض في كل من اليابان، ألمانيا، فرنسا وإيطاليا وارتفع في كل من الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة وكندا. كما تدهور فائض الحساب الجاري لكل من اليابان وكندا، وشهد فائض الحساب الجاري لألمانيا ارتفاعاً ملحوظاً، كما انخفض عجز الحساب الجاري للمملكة المتحدة انخفاضاً طفيفاً.

بالنسبة لمجموعة الدول الصناعية الأخرى، انخفض معدل نموها من 5.6% في عام 2004 إلى 4% في عام 2005، فيما نجحت في خفض متوسط معدل التضخم من 2.4% إلى 2.2% ومعدل البطالة من 4.1% إلى 4%، إلا أن فائض الحساب الجاري لهذه المجموعة قد انخفض من 90.2 مليار دولار إلى 78 مليار دولار. معدلات النمو والتضخم وموقف الحساب الجاري في الدول النامية:-

شهدت الدول النامية انخفاضاً ملحوظاً في معدل نموها في عام 2005 مقارنةً بمعدل عام 2004. وارتفع متوسط معدل التضخم فيها ارتفاعاً طفيفاً فيما سجل مجمل حسابها الجاري ارتفاعاً مقدراً في الفائض خلال الفترتين المذكورتين، ويوضح الجدول رقم (1-2) والشكل رقم (1-2) تفاصيل التغيرات في المؤشرات المذكورة.

#### جدول رقم (1 - 2)

##### معدلات النمو والتضخم وموقف الحساب الجاري في الدول النامية

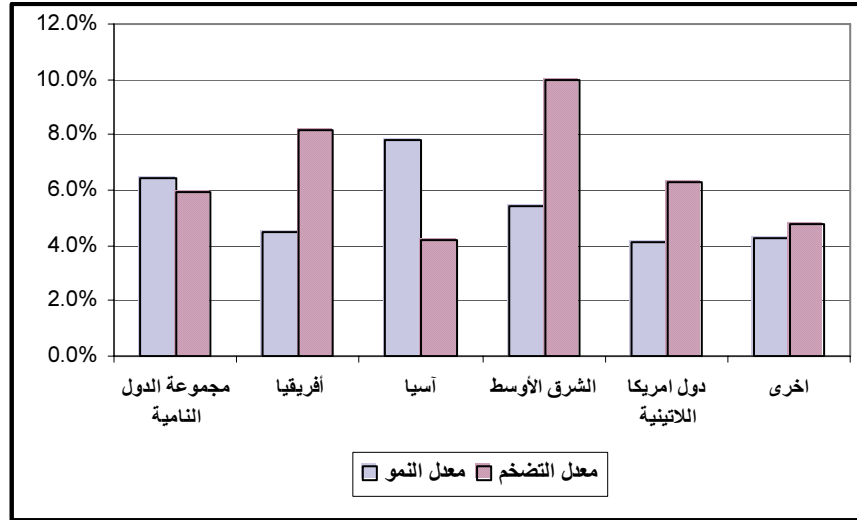
الحساب الجاري (مليار دولار)		معدلات التضخم %		معدلات النمو %		المؤشرات
**2005	*2004	**2005	*2004	**2005	*2004	
410.1	227.7	5.9	5.8	6.4	7.3	الدول
						مجموعة الدول النامية مجتمعة
12.5	0.6	8.2	7.8	4.5	5.3	أفريقيا
109.7	93	4.2	4.2	7.8	8.2	آسيا
217.6	102.8	10.0	8.4	5.4	5.5	الشرق الأوسط
21.6	18.3	6.3	6.5	4.1	5.6	دول أمريكا اللاتينية
(56.4)	(50.1)	4.8	6.5	4.3	6.5	أخرى

\*\* تقديرات

\* حقيقية

المصدر : World Economic Outlook, Sept 2005

شكل رقم (1-2) معدلات النمو والتضخم في الدول النامية للعام 2005



انخفض معدل النمو للدول النامية من 7.3% في عام 2004 إلى 6.4% في عام 2005 ، وارتفع متوسط معدل التضخم من 5.8% إلى 5.9% بينما ارتفع أيضا مجمل فائض حسابها الجاري من 227.7 مليار دولار إلى 410.1 مليار دولار للفترتين على التوالي.

بالنسبة للدول النامية الأفريقية، فقد انخفض معدل نموها من 5.3% في عام 2004 إلى 4.5% في عام 2005 ، وارتفع معدل التضخم فيها من 7.8% في عام 2004 إلى 8.2% في عام 2005 بينما سجل موقف حسابها الجاري ارتفاعاً في الفائض من مبلغ 0.6 مليار دولار في عام 2004 إلى 12.5 مليار دولار في عام 2005 .

تراجع معدل النمو كذلك لمجموعة الدول النامية الآسيوية من 8.2% في عام 2004 إلى 7.8% . في عام 2005، وحافظت هذه المجموعة على متوسط معدل التضخم الذي سجل فيها في عام 2004 والبالغ قدره 4% . بالنسبة لموقف الحساب 2005. لتلك الدول، فقد سجل ارتفاعاً ملحوظاً في الفائض من مبلغ 93 مليار دولار في عام 2004 إلى 109.7 مليار دولار في عام 2005 .

تراجع أيضاً معدل النمو لمجموعة دول الشرق الأوسط النامية من 5.5% في عام 2004 إلى 5.4% في عام 2005، وارتفع متوسط معدل التضخم فيها من 8.4% في عام 2004 إلى 10% في عام 2005، وارتفع الفائض في الحساب الجاري لها من 102.8 مليار دولار في عام 2005 إلى 217.6 مليار دولار في عام 2005 .

انخفض معدل النمو كذلك لدول أمريكا اللاتينية من 5.6% في عام 2004 إلى 4.1% في عام 2005، بينما سجلت انخفاضاً طفيفاً في متوسط معدل التضخم من 6.5% في عام 2004 إلى 6.3% في عام 2005. أما الحساب الجاري لها فقد عكس ارتفاعاً في الفائض من 18.3 مليار دولار في عام 2004 إلى 21.6 مليار دولار في عام 2005.

بالنسبة للدول النامية الأخرى، كذلك تراجع معدل النمو فيها من 6.5% في عام 2004 إلى 4.3% في عام 2005، وانخفض متوسط معدل التضخم فيها من 6.5% في عام 2004 إلى 4.8% في عام 2005 وارتفع عجز الحساب الجاري لها من سالب 50.1 مليار دولار في عام 2004 إلى سالب 56.4 مليار دولار في عام 2005.

#### الديون الخارجية للدول النامية:

رغمًا عن أن العديد من الدول النامية قد استوفت اشتراطات الاستفادة من تخفيضات الديون وفق مقررات مبادرة الدول الفقيرة المثقلة بالديون "HIPC" Heavily Indebted Poor Countries إلا أن العديد من تلك الدول لم تدخل في ترتيبات الاستفادة الفعلية من تلك التخفيضات، الأمر الذي لم ينعكس في انخفاض في الحجم الكلي لديون تلك الدول، حيث ارتفع إجمالي مديونياتها ارتفاعاً طفيفاً بنهاية عام 2005 مقارنة بعام 2004، إلا أن نسبة الديون لمجمل الناتج المحلي لتلك الدول قد سجل انخفاضاً ملحوظاً والجدولان رقم (1 - 3) ورقم (1 - 4) يوضحان تفاصيل تطور المديونية والمؤشرات ذات الصلة بها للعامين 2004 و2005.

#### جدول رقم (1 - 3)

#### الديون الخارجية للدول النامية

(مليار دولار أمريكي)

**2005		*2004		الدول
% من الناتج المحلي الإجمالي	الديون	% من الناتج المحلي الإجمالي	الديون	
31.9	3181.0	35.7	3035.2	مجموعة الدول النامية:
36.0	285.8	42.8	293.2	أفريقيا
23.2	834.0	23.3	746.0	آسيا
35.5	842.4	41.4	831.3	دول أمريكا اللاتينية
33.5	345.1	41.2	340.8	الشرق الأوسط

المصدر: World Economic Outlook Sept. 2005

\* أرقام حقيقية \*\* تقديرات

## جدول رقم (1-4)

خدمة الدين ونسبتها إلى الصادرات في الدول النامية

(مليار دولار أمريكي)

**2005		*2004		الدول
% من الصادرات	خدمة الدين	% من الصادرات	خدمة الدين	
12.5	488.5	14.0	443.3	مجموعة الدول النامية:
10.5	31.8	12	29.4	أفريقيا
7.0	105.0	7.9	98.6	آسيا
26.3	144.0	33.2	155.6	الشرق الأوسط
6.9	40.7	7.9	34.2	دول أمريكا اللاتينية

المصدر: World Economic Outlook Sept. 2005

\* أرقام حقيقية \*\* تقديرات

ارتفعت مجمل ديون الدول النامية من 3035.2 مليار دولار بنهاية عام 2004 إلى 3181 مليار دولار بنهاية عام 2005، ونظراً لحدوث زيادة في مجمل الناتج المحلي الاجمالي لتلك الدول فقد انخفضت نسبة ديونها إلى مجمل الناتج المحلي الاجمالي من 35.7% في عام 2005 إلى 31.9% في عام 2005.

بالنسبة لديون دول القارة الأفريقية، فقد انخفضت من 293.9 مليار دولار بنهاية عام 2004 إلى 285.8 مليار دولار بنهاية عام 2005، فيما ارتفعت ديون الدول النامية الآسيوية من 746 مليار دولار إلى 834 مليار دولار، وكذلك ارتفعت ديون أمريكا اللاتينية من 831.3 مليار دولار إلى 842.4 مليار دولار ودول الشرق الأوسط من 340.8 مليار دولار إلى 345.1 مليار دولار.

فيما يتعلق بمجمل حجم خدمة الدين للدول النامية مجتمعة، فقد ارتفعت من 443.3 مليار دولار في عام 2004 إلى 488.5 مليار دولار في عام 2005، وقد سجلت نسبة خدمة اللدول.جمالي الصادرات للدول النامية انخفاضاً من 14% لعام 2004 إلى 12.5% لعام 2005 وذلك لحدوث زيادة في حجم صادرات تلك الدول.

بالنسبة لدول أفريقيا ، فقد انخفضت نسبة خدمة الدين لاجمالي الصادرات فيها من 12% في عام 2004 إلى 10.5% في عام 2005 ولدول آسيا من 7.9% إلى 7% ، ودول الشرق الأوسط من 33.2% إلى 26.3% لذات الفترتين علي التوالي .

## أهم المؤتمرات الاقتصادية والاجتماعات الإقليمية والدولية خلال العام 2005:-

### (1) الاجتماع السنوي للهيئات المالية العربية :-

انعقدت بدولة الإمارات العربية المتحدة - أبوظبي - خلال الفترة 12-13 أبريل 2005 فعاليات الاجتماعات السنوية المشتركة للهيئات المالية العربية ، بمشاركة وزراء المالية العرب ومحافظي البنوك المركزية وأعضاء مجالس إدارات الهيئات المالية العربية . حيث ركزت جلسات الاجتماعات على مناقشة الأوضاع المالية للهيئات العربية من خلال استعراض تقارير أدائها السنوية وميزانياتها العمومية وحساباتها الختامية للعام 2004 ، بالإضافة إلى مراجعة هيكلها الإدارية. كذلك تطرقت الاجتماعات إلى مناقشة مجموعة من القضايا التي تهم الدول العربية وكيفية مواجهة تحديات المرحلة الحالية التي يشهدها العالم بصفة عامة والدول العربية بصفة خاصة.

واختتمت الهيئات العربية أعمالها بمجموعة من القرارات أهمها ما يلي:-

1- اختيار السيد/ محافظ دولة قطر لرئاسة مجلس المحافظين في اجتماعه السنوي الحادي والثلاثين والسيد/ محافظ دولة الكويت نائباً له.

2- تحويل صافي الدخل المتحقق للمصرف العربي للتنمية في أفريقيا عن السنة المنتهية 2004 إلى حساب الإحتياطي.

3- الموافقة بصفة استثنائية على تقديم منحة بنسبة 15% من صافي دخل المصرف لعام 2004 لدعم الشعب الفلسطيني .

4- تطبيق قاعدة الوزن المرجح لحقوق الملكية في تحديد حصص الدول الأعضاء في المصرف بالنسبة لصادف الدخل والحقوق والاحتياطيات.

### (2) الاجتماع السنوي الثلاثون لمجموعة بنك التنمية الأفريقي:-

انعقد بالعاصمة النيجيرية - أبوجا- خلال الفترة 14- 19 مايو 2005 الاجتماع السنوي الثلاثون لمجموعة بنك التنمية الأفريقي بمشاركة جميع الدول الأعضاء ، وقد ناقش الاجتماع مجموعة من القضايا التي تهم المجموعة مثل الاستثمار في مجال البنية التحتية، إصلاح النظام المعاشي وأسواق المال .

كما شملت أجندة الاجتماع إجراء انتخابات لاختيار رئيس جديد للمجموعة خلفاً للرئيس السابق ، ولم يتمكن مجلس المحافظين من حسم قضية اختيار الرئيس الجديد في ذلك الاجتماع . وفي الاجتماع فوق العادة لمجموعة بنك التنمية الأفريقي والذي انعقد بتونس خلال الفترة 21-22 يوليو 2005 تم إجراء الانتخابات وأسفرت عن إعلان فوز مرشح رواندا برئاسة مجموعة بنك التنمية الأفريقي للخمس سنوات القادمة.

### (3) اجتماعات القمة العاشرة لدول وحكومات السوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا "الكوميسا" -

انعقدت بالعاصمة الرواندية - كيجالي - خلال الفترة (25/5-2/6/2005) اجتماعات القمة العاشرة لدول وحكومات الكوميسا وذلك بمشاركة وفود 18 دولة من الدول الأعضاء ، بالإضافة إلى ليبيا التي تم قبولها عضواً في الكوميسا خلال تلك الاجتماعات . و شارك كذلك في الاجتماعات ممثلو عدد من المنظمات الدولية والإقليمية وممثلو أجهزة ومؤسسات الكوميسا . وقد صدر البيان الختامي للقمة متضمناً العديد من القرارات أهمها الآتي:-

- تكوين المكتب التنفيذي للعام 2006/2005 من رواندا رئيساً ، جيوتي نائباً للرئيس ويوغندا مقرراً.
- إقرار إنشاء الاتحاد الجمركي بحلول ديسمبر 2008.
- مناقشة الدول التي لم تنضم إلى المنطقة الحرة بضرورة تسريع الخطى للانضمام لتمكين تلك الدول من الانضمام للإتحاد الجمركي .
- الإشادة بالنمو الذي حدث في التجارة البينية لدول الكوميسا وحث رجال الأعمال على تكثيف الجهود لخلق مزيد من الترابط بينهم.
- حث الدول على إزالة الحواجز غير الجمركية المتبقية بغرض زيادة حجم التجارة البينية.
- مناقشة الدول الأعضاء التي لم تصادق بعد على بروتوكول صندوق الكوميسا بالعمل على المصادقة عليه قبل ديسمبر 2005.
- إجازة الهيكل الخاص بإنشاء وكالة الاستثمار الإقليمية للكوميسا .
- التركيز على تنمية البنيات التحتية كأساس للتكامل الإقليمي .
- مناقشة الدول المتقدمة على الوفاء بالتزاماتها الواردة في مقررات جولة الدوحة للنظام التجاري متعدد الأطراف .
- قبول ليبيا عضواً في الكوميسا .

### (4) الاجتماع السنوي الثلاثون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية:-

انعقد بمدينة بتراجايا - ماليزيا- خلال الفترة (23-24 يونيو 2005) الاجتماع السنوي الثلاثون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية تحت شعار "البنك الإسلامي للتنمية: ثلاثون عاماً من التنمية البشرية" وذلك بحضور 56 دولة تمثل الدول الأعضاء في مجموعة البنك الإسلامي للتنمية ، بالإضافة إلى ممثلي البنوك الإسلامية والمؤسسات الوطنية للتمويل بالدول الأعضاء وممثلي بعض مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية كمراقبين . وعلى هامش الاجتماع تم عقد الاجتماع الخامس للجمعية العمومية للمؤسسات الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والذي ناقش التقرير السنوي، القوائم المالية للمؤسسة وتقرير المراجع الخارجي . هذا وقد خلص الاجتماع السنوي الثلاثون لمجموعة البنك الإسلامي للتنمية إلى مجموعة من القرارات أهمها:-

- 1- المصادقة على الحسابات المراجعة للبنك والصناديق التابعة له وهي صندوق الوقف ، برنامج تمويل الصادرات ، صندوق الاستثمار في ممتلكات الأوقاف للعام 1425هـ ، وصندوق البنك الإسلامي للتنمية لحصص الاستثمار للعام 1425هـ .
- 2- تخصيص مبلغ 5% من صافي دخل البنك المتوقع تحقيقه للعام 1426هـ لتمويل منح المساعدة الفنية .
- 3- تخصيص مبلغ يعادل 2% من صافي دخل البنك المتوقع تحقيقه للعام 1426هـ لبرنامج المنح الدراسية للنابعين بحيث تقدم للبرنامج في عام 1427هـ.
- 4- إعادة انتخاب معالي الدكتور / أحمد محمد على رئيساً للبنك الإسلامي للتنمية .
- 5- الموافقة على تأسيس مؤسسة لتمويل وتنمية التجارة ضمن مجموعة البنك تسمى " المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة" برأسمال مصرح به قدره ثلاثة مليار دولار أمريكي، ورأسمال مطروح للاكتتاب قدره خمسمائة مليون دولار أمريكي.
- 6- الموافقة على عقد الاجتماع السنوي الخامس والثلاثين لمجلس محافظي البنك الإسلامي للتنمية في جمهورية أذربيجان ، على أن يتم تحديد تاريخ الاجتماع بالتشاور مع الدولة المعنية .
- 7- انتخاب السيد/ المحافظ عن دولة الكويت رئيساً لمجلس المحافظين لدورة (1426-1427هـ) وانتخاب المحافظين عن جمهوريتي السنغال والسودان نائبين له .

#### (5) الاجتماع السنوي التاسع والعشرون لرابطة البنوك المركزية الأفريقية:-

- انعقد في الفترة (25-29 يوليو 2005) بمدينة أكرا عاصمة غانا الاجتماع السنوي التاسع والعشرون لرابطة البنوك المركزية الأفريقية بحضور ممثلي معظم البنوك المركزية الأفريقية ، بجانب ممثلي عدد من المنظمات الإقليمية والدولية ، وقد خلص الاجتماع إلى مجموعة من القرارات أهمها ما يلي:-
- 1- إجازة تقرير الاجتماع السنوي الثامن والعشرين لرابطة البنوك المركزية الأفريقية وتقرير المكتب التنفيذي عن أنشطة الرابطة للعام 2005.
  - 2- أثنت الرابطة على الجهود المبذولة من جانب المجموعات الإقليمية بشأن تنفيذ برنامج التعاون النقدي الأفريقي.
  - 3- اختيار السيد/ محافظ بنك غانا رئيساً للدورة للعام 2005 ، والسيد/ المحافظ عن مجموعة جنوب أفريقيا نائباً له.
  - 4- استضافة مجموعة جنوب أفريقيا للاجتماع السنوي الثلاثين وأن يتم تحديد الزمان والمكان لاحقاً.
  - 5- الموافقة من حيث المبدأ على تكوين مجموعة عمل لخبراء الدفع والتسويات للبنوك المركزية الأفريقية وتفويض المكتب التنفيذي للرابطة بالعمل على وضع خيارات التنفيذ .

**(6) الاجتماع السنوي الثاني عشر للبنك الافريقي للتصدير والاستيراد:-**

عُقد الاجتماع السنوي الثاني عشر للجمعية العمومية للبنك الافريقي للتصدير والاستيراد بهاري - زيمبابوي- في الفترة من 1 - 3 ديسمبر 2005 وقد تضمنت فعالياته الآتي:-  
1- منتدى المصرفيين الأفارقة.

2- ندوة عن المجموعة الاستشارية للتجارة وتنمية الصادرات في أفريقيا ، وكان من المفترض أن يعقد خلال فعاليات هذا الاجتماع الاجتماع العام الثاني عشر لمناقشة الأجندة الخاصة بالموافقة على الحسابات الختامية للسنة المنتهية 2004 إلا انه لم يُعقد الاجتماع نسبة لعدم اكتمال النصاب القانوني لانعقاد الجمعية العمومية.

**(7) الاجتماع العاشر للجنة محافظي البنوك المركزية لدول الكوميسا :-**

انعقد هذا الاجتماع ببور ندي خلال الفترة 15 - 20 نوفمبر 2005 بحضور ممثلي 14 بنكاً مركزياً من بينها بنك السودان المركزي.

اتخذ الاجتماع عدداً من القرارات أهمها الآتي:-

1- انتخاب اللجنة التنفيذية للمحافظين للفترة نوفمبر 2005- نوفمبر 2006 وذلك على النحو التالي:-

بوروندي	رئيساً
زامبيا	نائباً أول للرئيس
مدغشقر	نائباً ثانياً للرئيس
جمهورية الكونغو الديمقراطية	مقرراً

2- اخذ الاجتماع علماً بموقف تنفيذ قرارات الاجتماع التاسع للمحافظين المتعلقة بسير العمل بنظام الدفع والتسويات الإقليمية ، برنامج التناسق النقدي والمالي ، صندوق الكوميسا ، استراتيجية تطوير الصادرات بالكوميسا ، منطقة الاستثمار الموحد بالكوميسا ، التبادل التجاري الافريقي ، شركة إعادة التأمين ووكالة التأمين التجارية الأفريقية .

3- أجاز الاجتماع إعادة هيكلة اجتماعات لجان التعاون النقدي بالكوميسا .

4- الموافقة على تكوين ثلاث لجان فرعية وهي اللجنة الفرعية للسياسات النقدية وسياسات سعر الصرف، اللجنة الفرعية لتنمية واستقرار القطاع المالي واللجنة الفرعية لتحريك الموارد المالية .

5- أخذ الاجتماع علماً بمقترح تسريع خطوات الوحدة النقدية بالكوميسا .

6- وافق الاجتماع على الهيكل المستقبلي لغرفة مقاصة الكوميسا.

7- أجاز الاجتماع الأعمال السنوية ، الحسابات المالية المراجعة للسنة المالية المنتهية في 31 مارس 2005 والميزانية المقترحة للفترة (أبريل 2006 - مارس 2007) الخاصة بغرفة مقاصة الكوميسا .

### (8) اجتماعات الأجهزة الحكومية والمجلس الوزاري لدول الكوميسا:-

انعقدت هذه الاجتماعات خلال الفترة (11/29 - 2005/12/6) بلوساكا - زامبيا . وقد شاركت في هذه الاجتماعات كل الدول الأعضاء - عدا دولة جزر القمر- بالإضافة إلى ممثلي مجموعة من المنظمات والمؤسسات الدولية والإقليمية ، وممثلي أجهزة ومؤسسات الكوميسا ، وقد شملت الاجتماعات الآتي :-  
أولاً : اجتماعات الأجهزة الحكومية للكوميسا:-

انعقدت هذه الاجتماعات على مستوى خبراء الأجهزة الحكومية بالدول الأعضاء في الفترة (11/29 - 2005/12/4) تحت شعار "تعميق التكامل الإقليمي من خلال الاتحاد الجمركي". وتم خلال هذه الاجتماعات مناقشة بعض المواضيع أهمها:-

- 1- الشؤون الإدارية والميزانية .
- 2- خطة عمل محكمة الكوميسا وميزانيتها للعام 2006.
- 3- تقرير بنك التجارة التفضيلية .
- 4- مناقشة تقارير اللجان الفرعية (لجنة التجارة والجمارك ، تقرير الاجتماع السادس لوزراء النقل والمواصلات).

### ثانياً: اجتماعات المجلس الوزاري للكوميسا:-

انعقدت هذه الاجتماعات في يومي 5 ، 6 ديسمبر 2005 بحضور وزراء التجارة الخارجية ومساعدتهم لكل الدول بالكوميسا - عدا جزر القمر- وقد تم خلالها عرض التقارير التي تمت مناقشتها في اجتماع لجنة خبراء الأجهزة الحكومية وقد أجازها المجلس الوزاري ، وتم اتخاذ القرارات اللازمة بشأنها.

### 9- الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية :-

انعقد الاجتماع الوزاري السادس لمنظمة التجارة العالمية بهونج كونج خلال الفترة 13 - 2005/12/18 وشاركت فيه وفود الدول الأعضاء البالغ عددها 149 دولة بعد انضمام المملكة العربية السعودية وجمهورية تونقا لها ، بالإضافة إلى وفود الدول في مراحل الانضمام - ومن بينها السودان - وكذلك العديد من المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية ذات الصلة بشؤون التجارة . وقد بحث الاجتماع في محاور مختلفة عدداً من الشؤون والبرامج والمقترحات ذات الصلة بالنظام التجاري متعدد الأطراف وبشؤون المنظمة في إدارة ذلك النظام، وتمثلت المواضيع التي تم بحثها في موقف ومستقبل مفاوضات الزراعة والمنتجات السلعية غير الزراعية، مفاوضات الخدمات ، حقوق الملكية الفكرية ، البيئة والتجارة ، المعاملات الخاصة والتفضيلية ، شؤون الدول النامية والأقل نمواً والاقتصاديات الصغيرة ، التجارة ونقل التكنولوجيا، التجارة الإلكترونية ، التعاون الفني، تسهيلات التجارة ، الدعم المالي لرفع القدرات التنافسية التجارية ، بالإضافة إلى شؤون الانضمام للمنظمة .

هذا وقد شهدت الاجتماعات مداولات كثيفة ، وبصفة خاصة فدى محاور مقترحات مقررات مفاوضات الدعم الزراعي والنفاز لأسواق السلع غير الزراعية ومفاوضات الخدمات وكذلك القضايا التي تخص الدول النامية والأقل نمواً . وقد حدث توافق كبير وتأكيد وإقرار لمعظم ما تم بحثه في الحوار سالف الذكر ، وكان أبرز ما خلصت إليه الاجتماعات من نتائج ومقررات - خاصة ما يعتبر مكسباً للدول النامية - ما يلي:-

- تم الاتفاق على إزالة كافة أشكال الدعم للصادرات الزراعية على نسق متوازٍ ومتدرج حتى نهاية عام 2013 مع مراعاة برامج الدول النامية المتعلقة بتمويل الصادرات وضمانات وتأمين الصادرات وفيما يتعلق بسلعة القطن تحديداً والتي تمثل صادراً هاماً لعدد من الدول النامية فقد تم الاتفاق على إزالة كافة أشكال الدعم المقدم لزراعته في الدول المتقدمة بنهاية عام 2006 ، على أن تتيح الدول المتقدمة للدول النامية فرصاً غير محكومة بمخصص أو تعريفات جمركية لأسواق القطن فيها ، وكذلك أن تمنح تلك الدول المتقدمة الدول النامية المنتجة للقطن مساعدات فنية للارتقاء بقدراتها التنافسية في ذلك المجال .

فيما يتعلق بالتجارة في الخدمات وموجهات مفاوضاتها فقد جاءت القرارات بخصوصها على النحو

الآتي:-

- تم التأكيد على أن تستمر مفاوضات التجارة في الخدمات على المستويات متعددة الأطراف والمستويات الثنائية بما يحقق تعزيز فرص النمو الاقتصادي للشركاء التجاريين عموماً، والارتقاء بمستويات اقتصاديات الدول النامية والأقل نمواً مع الاعتراف بحق الدول في إنفاذ التدابير اللازمة لتنظيم التجارة في الخدمات بما لا يتعارض مع مبادئ ومطلوبات الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات التي تنادي بعدم التمييز بين المستثمر الأجنبي والمحلي أو المنتج المحلي والأجنبي تحقيقاً لظروف المنافسة العادلة والشفافة.
- أقرت الاجتماعات ضرورة أن يقوم الأعضاء في المنظمة بالمشاركة الفاعلة في المفاوضات بما يحقق مستويات أعلى من التحرير للخدمات على نسق متدرج يُعطى مرونة في التعامل مع الدول النامية والأقل نمواً بما يراعى تسريع وتسهيل دخولها للمنظمة ، وكذلك يراعى مطلوباتها التنموية ومستوياتها الاقتصادية والمؤسسية السائدة ، وكذلك أهدافها القومية العليا ومع اعتبار - أيضاً- عدم مطالبتها بالتزامات تفوق الالتزامات التي أخضعت لها الدول النامية الأعضاء ذات المستويات الشبيهة .
- تم التأكيد على أهمية إتاحة فرص مقدرة للدول النامية والأقل نمواً للنفاز إلى أسواق تجارة الخدمات في الدول المتقدمة في مجالات صادرات الخدمات ذات الميزات النسبية لتلك الدول وذلك حسب ما جاء في مقررات جولة الدوحة التي أعلنت في نوفمبر 2001.
- في إطار ذات المقررات تم التأكيد على أهمية إعطاء اعتبار خاص للمقترحات والعروض والشئون ذات الأبعاد التجارية للدول ذات الاقتصاديات الصغيرة .

- أقرت الاجتماعات الإبقاء على نظام الطلبات والعروض كمنهج أساسي للمفاوضات في الخدمات ، وعلى أن يعمل به على أساس ثنائي وعلى أساس جماعي وعلى أن تعمم نتائج المفاوضات وفق مبدأ الدولة الأحق بالرعاية "Most Favored Nation MFN" كأحد المبادئ الأساسية لاتفاقية الخدمات .
- أمنت الاجتماعات على أهمية أن تقدم سكرتارية المنظمة المساعدات اللازمة للدول النامية لرفع القدرات بما يمكنها من المشاركة الفاعلة والإيجابية في المفاوضات وبحيث تكون المحاور الأساسية لتلك المساعدات في المجالات التالية :-

- تجميع وتحليل وتقييم البيانات والإحصاءات الخاصة بتجارة الخدمات.
- بناء الأنظمة الإشرافية والرقابية .
- تقييم المكاسب والتكاليف نتيجة الانضمام لاتفاقية الخدمات.
- الإصلاحات التشريعية.